

الحماية القانونية للمصنفات الرقمية
(دراسة في التشريع الجزائري والمقارن)

د: عبد الرحمان خلفي
جامعة بجاية

ملخص:

تُطرح في العصر الحديث إشكالات حديثة حول ضرورة حماية البرمجيات الحاسوبية، البيانات المنطقية، الكتب والمقالات الإلكترونية، صفحات الواب ... وغيرها، والتي تعرف عند بعض الفقه بالملكية الرقمية. هذه الحماية التي اختلف في تحديد النظام القانوني الذي يجب أن تُحمى بموجبه، فهل نرجع في ذلك إلى قانون حق المؤلف أم قانون براءات الاختراع؟ ثم هل النصوص الحالية في الجزائر كافية لحماية الممتلكات الرقمية؟

نحاول من خلال هذا الموضوع بيان واقع حقوق المصنفات في الجزائر ثم كيفية ظهور فكرة الحماية وشروطها وأخيرا صورها.

Protection juridique de la propriété numérique

Résumé

Les programmes informatiques, les livres et les articles électroniques, les pages web généralement fait appeler par la doctrine propriété numérique soulèvent de point de vue juridique de nombreuses problématiques, notamment celle relative applicable, c'est-à-dire devons nous les protéger par le droit d'auteur ou encore par le droit des brevets d'invention?, une autre question encore plus intéressante, est ce que les textes actuels leur procure une protection suffisante ?

Dans cet optique, on va essayer de traiter la question en décrivant premièrement la réalité des œuvres numériques en Algérie et deuxièmement on passe à l'évolution de la protection.

مقدمة:

كان من المستقر عليه في زمن ليس ببعيد أن موضوعات حقوق المؤلف كانت تعنى بحماية المصنفات الموثقة ماديا مثل الكتب و المجلات و الرسوم... ، أو الملموسة حسيا مثل المحاضرات و الألحان الموسيقية و المسرحيات ... أما المنتجات الرقمية فهي نمط جديد من أوعية المعرفة لها خصوصياتها، و أهم ما يميزها سهولة تداولها واستنساخها(1)، و هو ما جاء به عصر الثورة المعلوماتية إذ طرحت لأول مرة مشكلة التعامل مع شكل جديد من أشكال الملكيات يعرف بالملكية الرقمية(2)، وهي تشمل البرمجيات الحاسوبية، البيانات المنطقية، الكتب و المقالات الإلكترونية، صفحات الواب ... و غيرها.

و لقد كانت المكونات البرمجية بالذات محل جدل في فترة السبعينات و حتى منتصف الثمانينات حول تحديد النظام الذي يجب أن يحمى بموجبه، فهل تحمى بموجب قانون حق المؤلف أم تحمى بموجب قانون براءات الاختراع؟ أم أن طبيعة برامج الحاسب الآلي تفرض علينا الاعتراف بنوع جديد و فريد من أنظمة الحماية. و استمر الجدل في ذلك حتى انعقاد لجنة الخبراء المشتركة المكونة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) و منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم الثقافية (UNESCO) في شهر فيفري و مارس سنة 1985 و التي خلصت بشكل قاطع إلى اعتبار برامج الحاسب الآلي ضربا من المصنفات الأدبية التي تحمي بموجب حق المؤلف(3).

وفي وطننا هذا كان المشرع الجزائري إلى سنوات قريبة يجهل هذا النوع الجديد من أوعية المعرفة الفكرية، و ما إن تكاثرت و طرحت مشاكلها حتى سارع إلى إيجاد مخرج قانوني يحمي به هذه الملكيات فظهر إلى الوجود الأمر 10/97 الصادر بتاريخ 1997/03/06 و المتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة، ثم تلاه القانون 17/03 الصادر بتاريخ 2003/11/04 و الملغى للقانون السالف الذكر و الصادر بتاريخ 2003/11/04 و المتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة كذلك(4)، وأخيرا القانون 15/04 و الصادر بتاريخ 2004/11/10 المتضمن تعديل قانون العقوبات 66 – 156 .

فإلى أي حد يمكن تصور حماية كافية لحماية الممتلكات الرقمية في ظل النصوص الحالية؟

بمعنى أكثر دقة هل أجاب المشرع طموحات دعاة الرقمنة حول ضرورة إيجاد حماية تشريعية لممتلكاتهم الرقمية؟

و قبل الحديث عن ضرورة الحماية القانونية للمصنفات الرقمية لابد من دراسة واقع حقوق المصنفات في الجزائر ثم كيفية ظهور فكرة الحماية و شروطها و أخيرا صورها.

1/ مفهوم المصنف الرقمي:

لم يعرف المشرع الجزائري المصنف في قانون 17/03(5) كما فعلت بعض التشريعات، إلا أن الفقه و كعادته لم يتخلف عن هذا الأمر، فيعرفه المنشاوي(6) بأنه "ابتكار الذهن البشري" و يعرفه إبراهيم الوالي(7) بأنه "... الإنتاج الذهني المبتكر الذي يصدر عن المؤلف في المجالات المختلفة وهو الوعاء الذي يحتوى ابتكار المؤلف".

من خلال هذين التعريفين على الأقل، نستنتج بأنه ليس كل عمل تألفي يتمتع بالحماية، فلا بد من توافر العمل الذهني من جهة، و من جهة أخرى أن يحمل هذا العمل الطابع الابتكاري.

والمصنف الرقمي لا يختلف عن باقي المصنفات فهو كذلك مجهود فكري، ولكن في شكل رقمي إنما يشترط فيه أن يكون نتاج عمل ذهني، وأن يحمل الطابع الابتكاري، و يسمى صاحب المنتج الرقمي بالمؤلف مهما كان مضمون أو محتوى المصنف الرقمي، ويتمتع بعد ذلك بحقوق تسمى حقوق المؤلف، و كل ما يترتب على ذلك من امتيازات.

2/ واقع حقوق المصنفات الرقمية في الجزائر:

رغم التطور المذهل الحاصل في مجال المعلوماتية و الذي أكتسح جميع بلدان العالم، يكاد لا يخلو بيت من وبر و لا مدر في هذه المعمورة إلا و فيه حاسب آلي أو أكثر، يتم من خلاله التفاعل مع معطيات رقمية سواء بالسلب أو بالإيجاب(8).

و بالرجوع إلى مجتمعنا نجد تناقضا صارخا بين قيمنا و تعاملاتنا اليومية مع المنتج الرقمي، بحيث نجد الكثير من المشتغلين في المجال المعلوماتي سواء كمهنيين أو كهواة يستباحون انتهاك حقوق الغير في جهدهم و عملهم الفكري عن طريق قرصنة أعمالهم، بل نجد هذا التصرفات للأسف الشديد صادرة من طبقة مثقفة في المجتمع أو نحسبها كذلك(9).

و يرجع هذا الأمر – في رأيي – إلى نقص الوعي و عدم قابلية فكرة كون مجرد الاطلاع على مصنف إلكتروني أو تثبيته على دعامة أو طبعه على الورق أو توزيعه أو نشره أو إرساله إلى الغير دون إذن صاحبه يعد من قبيل الاعتداء على حقوق الغير على مصنفاتهم، شأنه شأن السرقة و النهب و الخطف و ما إلى ذلك.

و الأخطر من هذا أن عملية الانتهاكات في تزايد مستمر مع تزايد الوسائط الإلكترونية و ضخامة استيعابها و سهولة التفاعل معها، و العيب لا يرجع سببه إلى عدم فعالية القوانين – و إن كان للدولة نصيب في حالة الترددي هذه التي نعيشها – ولكن العيب هو في عدم الالتزام بالأداب و الأخلاق التي تحكم البيئة الإلكترونية(10)، وكما يقول أحدهم " إن حماية الحق الفكري مسألة أخلاقية لا يمكن لأكثر القوانين تشددا أن تفرضا على مجتمع لا يؤمن بها، و لم ترسخ في ضميره و تستقر في وجدانه بوصفها حقا طبيعيا من حقوق الإنسان"(11).

وإن تجاهل المستهلك الفكري هذه الأمور و إصراره على قرصنته يعتبر عدوانا على هذه الحقوق، و عملا غير مشروع يدرج في عداد السرقة و أكل مال الحرام.

أما و إن قام بها و حاكه في نفسه شعور بالإثم و الخزي و عار الجريمة، و بأن يشعر كذلك عندما تمتد يده إلى منتج رقمي مقلد و كأنها امتدت إلى سرقة سلعة أو حلي لا يملكها سواء بسواء، عند ذلك يصبح للقانون معنى و يصبح قابلا للتطبيق.

و أمام هذا الوضع لا نجد أنفسنا إلا مطالبين بنشر آداب المعاملات الإلكترونية من خلال الملتقيات و الندوات و المحاضرات في الوسط الطلابي و كذا المساهمة في بعض الحصص الإذاعية و التلفزيونية عساها تجد صدى عند السامع.

3/ فكرة الحماية القانونية للمنتج الرقمي:

لم تكن حماية المنتج الرقمي بالفكرة السهلة المنال، بل كانت نتيجة مخاض عسير بين فقهاء متشبثين بالفكر التقليدي وأثاره وآخرين ينادون بضرورة تحديث النصوص القانونية لتتماشى و النظرة الجديدة للواقع

الافتراضي، الذي فرض نفسه من خلال أداة تعرف بالحاسب الآلي(12)، هذا الأخير الذي يعد نتاج ثمرة تطور صناعي كبير وصل إليه العقل الإنساني في القرن الماضي.

وفي سبيل حماية المنتجات الرقمية تم ابتكار طريقتين في العالم كانتا ولا تزالان لحد الآن معتمدة من أجل الحماية القانونية و التقنية.

أ/ الحماية القانونية المنطقية:

وهذه الطريقة منتشرة بشكل واسع في الدول الأنجلوسكسونية خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تعتمد هذه الأخيرة على تحذير المستخدم المعلوماتي قبل الاستخدام، ثم المعاقبة بعد إساءة الاستخدام دون وضع عقبات تقنية، وهذه الطريقة تكاد لا تعطي ثمارها بطريقة جيدة.

ب/ الحماية التقنية الفيزيائية:

أما هذه الطريقة فهي منتشرة في معظم دول أوروبا و كثير من دول العالم الثالث، بحيث تعتمد على وضع عقبات تقنية تمنع أو تعيق إساءة الاستخدام و ذلك عبر مفاتيح إلكترونية أو وضع كلمات سر، و تبقى هذه الطريقة الأنجع إلى حد الآن خاصة في غياب نظام أخلاقي معلوماتي.

أما في المجال التشريعي، فقد اختلفت الخطط في تحديد موضع النص في الحماية القانونية للمنتج الرقمي، فمنها من يرى ضرورة إصدار قانون خاص يتناول كل جوانب الكمبيوتر و كذا المنتجات الرقمية بصورها، و يضع المحظورات و يحدد العقوبات المتعلقة بجرائم الكمبيوتر.

و اتجاه آخر يرى إدخال تعديلات فقط على النصوص التشريعية الحالية على نحو يؤدي إلى استيعابها الصور المستحدثة من القوانين الإلكترونية، من بينها صور الاعتداء على المنتجات الرقمية.

و اتجاه ثالث تقليدي لازال لم يضع نصوص خاصة بالمستخدمات الجديدة في العالم الإلكتروني، بل يكتفي بالنصوص الحالية ويراها لازالت كافية وتستوعب المنتجات الرقمية(13).

أما المشرع الجزائري، فلم يضع قانونا خاصا بحماية المنتجات الرقمية بل أدمجها مع قانون حقوق المؤلف و اعتبرها جزء لا يتجزأ منها، و نجدها في نص المادة 04 من القانون السالف الذكر تحت عنوان المصنفات المحمية " تعتبر على الخصوص كمصنفات أدبية ... ما يلي:

— المصنفات الأدبية المكتوبة مثل ... برامج الحاسوب ... وباقي المصنفات التي تماثلها ..."

كما تنص المادة 05 " تعتبر أيضا مصنفات محمية الأعمال الآتية: المجموعات و المختارات من المصنفات ... وقواعد البيانات سواء كانت مستسخة على دعامة قابلة للاستغلال بواسطة آلة أو بأي شكل من الأشكال الأخرى و التي تتأني أصالتها من انتفاء موادها أو ترتيبها ."

إذن لو التزمنا بالتفسير الحرفي للنص نجد أن المشرع الجزائري لم يأت على حماية المصنفات الرقمية إلا ما تعلق منها ببرامج الحاسوب و قواعد البيانات، وما عدا ذلك فلا توجد مصنفات رقمية أخرى مشمولة بالحماية.

و لكن تبقى هذه النظرة سطحية، لأنه — حسب نظري — مادام أن نص المادة 04 جاء في ذكر المصنفات المحمية على سبيل المثال فحسب، وذلك بالنص في آخر الفقرة " ... وباقي المصنفات التي تماثلها " وأن ما يماثل المصنفات المذكورة تلك الكتب و المقالات الرقمية وغيرها مما لم يأت النص صراحة على ذكرها.

و رغم ذلك إنه لا يوجد ما يمنع المشرع الجزائري من ذكر باقي المصنفات صراحة حتى يرفع اللبس، خاصة إذا تعلق الأمر بتطبيق نصوص جزائية أين يجب على القاضي الجزائري أن يدقق و يتشدد مع كلمات النص (14).

4/ شروط حماية المصنفات الرقمية:

تعد المصنفات الرقمية مثلها مثل المصنفات المكتوبة في عداد المنتجات الفكرية التي تُحمى بموجب نصوص قانون حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة، الذي يحمل رقم 17/03 المؤرخ في 04/11/2003 و المصادق على الأمر 05/03 الصادر بتاريخ 19/07/2003.

لكن ليست كل المصنفات الرقمية مشمولة بالحماية، بل لابد من توافر شروط محددة بالنص السالف الذكر حتى يبسط القانون حماية عليها، و نحاول أن نوردها على التوضيح التالي

أ/ الشروط الشكلية:

حتى يصل المنتج الفكري - و بصفة عامة - إلى علم الجمهور و ينتفع به، يجب أن يفرغ في صورة مادية يبرز من خلالها إلى الوجود، و يكون معدا للنشر لا أن يكون مجرد فكرة دون إطار تتجسم فيه، و لا يهم بعد ذلك نوع المصنف و نمط تعبيره و درجة استحقاقه ووجهته، حسب تعبير نص المادة 03 من القانون 17/03، لأن من هذه المصنفات ما يتم التعبير عنه بالكتابة مثل المصنفات الأدبية و العلمية و منها ما يكون مظهر التعبير عنها هو الصوت مثل المصنفات الموسيقية و المصنفات التي تلقى شفويا كالمحاضرات و الخطب و المواعظ.

و المصنفات الرقمية بالذات و نظرا لخصوصيتها، فإنه يشترط أن تشغل حيزا معينا في العالم الرقمي سواء كانت على مستوى البيئة الافتراضية في عالم الإنترنت (15) أو في حيز محدود كالأقراص المضغوطة أو اللينة أو داخل القرص الصلب أو بأي صورة من الوسائط التي تظهر في كل يوم في شكل متميز و مختلف عن الذي سبقه، لا أن تبقى مجرد فكرة داخل ذهن صاحبها مهما كانت عبقريتها، فالأفكار لوحدها لا تشملها الحماية، و لا تخضع لأي تقدير من القاضي بالنظر إلى مضمون حقوق المؤلف، وهذا تنص عليه المادة 07 من القانون 17/03 " لا تكفل الحماية للأفكار... "

ب/ الشروط الموضوعية:

و نقصد بذلك أن يضفي صاحب المصنف على مصنفه شيئا من الابتكار، وهو ما يعرف بالطابع الشخصي الذي يعطيه المؤلف لمصنفه، أي أن يخلع عليه شيئا من شخصيته، و هو الأساس الذي تقوم عليه حماية حقوق المؤلف و الشيء الذي تشتري به (16).

كما أنه لا يجب البحث في العناصر الجمالية في المصنف لتحديد معيار الابتكار، و إلا نقع في خطأ التقدير وفقا للمزايا الفردية و الأذواق الشخصية مما يعرض المتقاضين للمخاطرة، فالقاضي في تقديره لشروط الابتكار ليس له تقدير القيمة العلمية و الفنية للمصنف (17).

كما لا يشترط فقط حماية الإبداع المتفوق، لأن الأمر لو كان كذلك لكان قانون حقوق المؤلف موضوعا لحماية الأقليات المتميزة، في حين أنه قانون وجد لحماية الكل دون استثناء (18).

كما لا يجب رفض حقه بالابتكار على أساس أن العمل تافه و سخي، فالقانون يحمي المصنف مهما كانت قيمته و أهميته (19).

و المشرع الجزائري عند منحه الحماية لم يشترط أن يحمل المصنف هدفا معينا أو وجهة معينة لأنه لا يهتم مضمون الأعمال المقدمة و أهدافها، بل يكفي أن تتوافق مع الشروط المطلوبة للحماية ودون مخالفة النظام العام و الآداب العامة، حتى و إن لم ينص على ذلك المشرع صراحة. و أخيرا إن الابتكار لا يعني الجودة أو الإتيان بالجديد، لأنه قد يتوافق الابتكار مع العمل الجديد وقد لا يتوافق معه، فقد يضع المؤلف عملا مميزا ومبتكرا جديدا و قد يضع مؤلف آخر عملا قديما، ولكن في قالب يضيف عليه شخصيته فكلهما عمل مبتكر.

5/ صور حماية المصنف الرقمي:

لقد وضع المشرع الجزائري طبقا لقانون حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة صنفين من الحماية، الحماية المدنية و التي تقام بموجب دعوى مدنية، و الحماية الجزائية التي تقام بموجب دعوى جزائية، كما أنه لم يكتف بوحدة دون الأخرى بل ترك المجال أمام صاحب المنتوجات الرقمية، و الذي يرى أن أحد حقوقه قد تم انتهاكه بأن يسلك الطريق الذي يراه أنجع و أيسر و أحسن و أضمن لما يرغب في الوصول إليه. و نحاول أن نشرح هذين الصنفين من الحماية و نذكر أهم ما يميزهما:

أ/ الحماية المدنية:

كلما تعرض منتج رقمي لاستغلال غير مرخص به كلما جاز لصاحبه أن يرفع دعوى قضائية أمام القسم المدني يكون موضوعها التعويض عن الضرر الناتج عن الاستغلال غير المشروع، وهذا ما حددته نص المادة 143 من القانون السالف الذكر، و دون أن يحدد المشرع الاختصاص المحلي للمحكمة، مما يجعلنا نرجع إلى القواعد العامة الواردة بقانون الإجراءات المدنية و هي موطن المدعى عليه. و يتم تقدير التعويضات من طرف الجهة القضائية طبقا لقواعد القانون المدني، أي ما فات المتضرر من كسب و ما لحقه من خسارة، هذا ناهيك عن التعويض عن المساس بالحقوق الأدبية التي تخضع لتقدير جزافي من طرف القاضي.

و تتم معارضة المخالفات الماسة بحقوق أصحاب المصنفات الرقمية من طرف ضباط الشرطة القضائية أو الأعيان المحلفين التابعين للديوان الوطني لحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة.

كما يمكنهم القيام بإجراءات تحفظية تتمثل في حجز نسخ من دعائم المصنفات ووضعها تحت حراسة الديوان إلى غاية الفصل في الدعوى المدنية، إلا أنه يجب تبليغ رئيس المحكمة بذلك فورا بناء على محضر مؤرخ و موقع قانونا يثبت النسخ المقلدة المحجوزة، و يمكن بعد ذلك لصاحب الحقوق أن يطلب الحجز التحفظي على النسخ المقلدة خلال 03 أيام على الأكثر من تاريخ إخطاره من الديوان، و لرئيس المحكمة أن يأمر بذلك، كما يمكنه أن يأمر بإيقاف كل عملية نسخ جارية ترمي إلى الاستنساخ غير مشروع أو حجز كل عتاد استخدم أساسا لصنع الدعائم المقلدة.

إلا أنه و في المقابل و عندما يأمر رئيس المحكمة بهذه الإجراءات التحفظية و بناء على طلب المتضرر صاحب المصنفات الرقمية فعلى هذا الأخير أن يعلم الجهة القضائية التي تفصل في المواد المدنية (دعوى الموضوع) و إلا جاز لرئيس المحكمة أن يرفع يد المؤلف إذا طلب ذلك صاحب الشأن.

ب/ الحماية الجزائية:

لم يكتف المشرع الجزائري في حماية المصنفات الرقمية بالطريق المدني، الذي قد ينتهي و قد لا ينته بصدور حكم يقضي بدفع التعويضات المدنية، و هذه الأخيرة قد تسدد في حالة يسر المحكوم عليه و قد لا تسدد لعسر هذا الأخير أو لتهربه بأي حيلة من الحيل القانونية، وحتى أن المبالغ المحكوم بها تكون زهيدة بالمقارنة مع الأرباح الطائلة التي يجنيها المقلد خاصة في أنظمة الكمبيوتر (20)، فالكثيرين منهم لا يأبهون بالتعويضات المدنية، و هذا ناهيك على كون الطريق المدني طريق طويل و شاق و مملوء بكثرة المصاريف و الذي يسلكه الطرف المضرور في نطاق المسؤولية المدنية (21).

لأجل هذا كله و لأسباب أخرى تكون قد فرضتها الاقتصادية و السياسية و ضرورات العولمة لجأ المشرع الجزائري إلى طريق آخر هو الطريق الجنائي، و الذي يبدو من خلال نصوصه العقابية رادعا بحق، و نجد هذه النصوص مغروسة في متن قانون حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة و كذا التعديلات الأخيرة الواردة على قانون العقوبات.

ب/1 أما بالنسبة للنصوص الواردة في قانون حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة:

لقد شملت المواد من 151 إلى 160 تحت اسم جنحة التقليد، و يقصد بالتقليد حسب الفقه الفرنسي " بأنه عبارة عن عملية نقل لمصنف لم يسقط في الملك العام من غير إذن صاحبه " (22) و يعرفها آخرون بما يلي " تكون جريمة التقليد بالاعتداء على حقوق المؤلف عن طريق القيام بنشر أو استغلال المصنف دون إذن المؤلف أو خلفه ... و تكون كذلك بعرض المصنف المقلد للبيع مع العلم بأمره أو إدخال أو إخراج المصنفات إلى بلده " (23).

و في مجال المصنفات الرقمية فيعد من التقليد نسخ كل منتج فكري في شكل رقمي دون إذن صاحبه، و المشرع الجزائري حدد جنح التقليد في نص المادة 151 – 152 و ذكرها كما يلي:

- 1) الكشف غير المشروع للمصنف (الرقمي).
- 2) المساس بسلامة المصنف (الرقمي).
- 3) استنساخ مصنف (رقمي) بأي أسلوب من الأساليب في شكل نسخ مقلده .
- 4) استيراد أو تصدير نسخ من مصنف (رقمي).
- 5) بيع نسخ مقلدة لمصنف (رقمي).
- 6) تأجير أو وضع رهن التداول لنسخ مقلدة لمصنف (رقمي).
- 7) تبليغ المصنف (الرقمي) بأي منظومة معالجة معلوماتية.

و بالنظر إلى هذه التصرفات غير المشروعة نجد أن المشرع الجزائري قد جمعها و مثلها في صورتين:

– الصورة الأولى: وهي الصورة المثلى لجنحة التقليد و المتمثلة في الكشف غير المشروع و المساس بسلامة المصنف الرقمي و استنساخه و تبليغه بأي طريقة من الطرق.

– أما الصورة الثانية: فهي مجموعة من الأفعال التي اعتبرها المشرع الجزائري مماثلة للتقليد و هي استيراد أو تصدير النسخ المقلدة من مصنف رقمي و كذلك بيعها أو تأجيرها أو وضعها رهن التداول.

و قد وضع المشرع لمرتكب جنحة التقليد عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات و بغرامة من خمسمائة ألف دينار (500.000دج) إلى مليون دينار (1.000.000) سواء كان الفعل قد حصل في الجزائر أو في الخارج.

و كل من شارك بعمله أو بالوسائل التي يحوزها لارتكاب الأفعال المذكورة أعلاه يعد مرتكبا كذلك جنحة التقليد و يستحق نفس العقوبة.

و إذا كان المقلد في حالة عود فتضاعف العقوبة مرتين، وهذا يتحقق بتحقق شروط العود و هي سبق الحكم بالإدانة بموجب حكم نهائي حائز لقوة الشيء المقضي فيه في جريمة تقليد المصنف الرقمي و إعادة متابعة الشخص بنفس الجرم خلال مدة خمس سنوات (24).

ب/2 أما بالنسبة لتعديل 15/04 المتعلق بقانون العقوبات:

فقد جاء في نص المادتين 394 مكرر و 394 مكرر 1 تحت قسم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات:

- جريمة الدخول أو البقاء عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات
- جريمة إدخال بطريق الغش معطيات في نظام.
- جريمة إزالة بعض المعطيات في نظام.
- جريمة تعديل بعض المعطيات في نظام.
- جريمة تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الإيجار في معطيات مخزنة أو معالجة أو مرسلّة عن طريق منظومة معلوماتية يمكن أن ترتكب بها الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم (و يقصد به قسم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات) .
- وقد جعل المشرع لهذه الجرائم وصف الجنحة وعاقب حتى على الشروع فيها، مما يؤكد حرص المشرع في تعاطيه مع هذه الجرائم بشيء من الشدة و الحزم.

خاتمة:

لا نخفي على المشرع حرصه الشديد على حماية المصنفات الرقمية بجميع أشكالها، كما لا نجهل تعاطي بعض النخب داخل المجتمع مع العالم الرقمي بشكل يستحق التقدير، إلا أنه لنا بعض الملاحظات نسجلها على كليهما، و هو وجوب قيام كل واحد منهما بدوره كما يلي؛

– على المشرع إفراد باب خاص داخل قانون حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة يتعلق بالمساس بالمصنفات الرقمية لا أن يدمجها ضمن المصنفات الأدبية.

– و أكثر من ذلك على المشرع أن يحدد أو يعدد على الأقل المصنفات الرقمية المنتشرة داخل ساحة المعلوماتيين – إن صح هذا التعبير – و يترك بعده المجال لاستعمال تقنية التشريع على بياض التي تترك للسلطة التنفيذية في إمكانية إضافة أي مصنف رقمي يطرأ في ظل التطور العلمي.

– على النخبة من رجالات الجامعة و الشريعة الإسلامية من أساتذة ومفكرين و فقهاء و باحثين و إعلاميين المساهمة في زرع أخلاق التعامل مع المصنفات الرقمية و كذا الانترنت، و بضرورة احترام كل الأداءات الفكرية، وهذا من خلال تكثيف الملتقيات و الندوات داخل الجامعة و

خارجها و بالحصص الإذاعية و التلفزيونية و كتابة بعض النشرات ... و غيرها من الوسائل المتاحة من أجل توعية النشء حتى لا يتربى على استباحة المعلومة الرقمية مهما كان مصدرها.

الهوامش:

- 1 (عارف الطرابيشي، مستجدات حقوق الملكية الفكرية في تقانات المعلومات وصناعة البرمجيات الحاسوبية، مقال إلكتروني على الموقع : www.Arabpip.Org .
- 2 عبد الرحمان خلفي، الحماية الجزائرية لحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة، طبعة أولى، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، سنة 2007، ص 31.
- 3 عبد العزيز العساف، حماية برامج الحاسب الآلي دوليا (حماية أسباب التطور والابتكار) مقال إلكتروني على الموقع: www.hayet.net
- 4 الجريدة رسمية عدد 44 من سنة 2003 .
- 5 هذا بخلاف الأمر الحامل لرقم 14/73 الصادر بتاريخ 1973/04/04 و المتعلق بحقوق المؤلف، الملغى بالأمر 10/97 الصادر بتاريخ 1997/03/06 و الذي يعرف المصنف و بالضبط في نص المادة الأولى منه بأنه " ... كل إنتاج فكري مهما كان نوعه و صورته و تعبيره و مهما كانت قيمته و مقصده و أن يخول لصاحبه حقا يسمى حق المؤلف " .
- 6 عبد الحميد المنشاوي، حماية الملكية الفكرية، دون طبعة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة 2001، ص 18.
- 7 محمود إبراهيم الوالي، حقوق الملكية الفكرية في التشريع الجزائري، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1983، ص 144.
- 8 عبد الرحمان خلفي، الأنترنت و القانون، مقال بنشرة المحامي الصادرة عن المنظمة الجهوية بسطيف، الجزائر، عدد 00، ماي 2005.
- 9 و لا نستغرب أن مجتمعا مثل المجتمع الفرنسي لديهم هذا المشكل و بحدته، بحيث نجد أكثر من ثمانية مليون فرنسي يتعاملون مع المنتج الرقمي باستباحة تامة و هذا ما وجدناه في مقال إلكتروني بعنوان: ثمانية ملايين جانح (مجرم) هل توجد ثقافة دون مقابل في الأنترنت ? 8 millions de délinquants ? 1- Y a-t-il une « culture du gratuit » sur l'interne ?
- على الموقع WWW.INTERNETACTU.NET
- كتابة المؤلف DANIEL KAPLAN بتاريخ 2004/01/28 ، زيارة الموقع 2007/05/09 .
- 10 كمال بطوش، الجريمة الإلكترونية (بيئة متطورة للاعتداء على الخصوصية) مقال منشور بنشرة المحامي للمنظمة الجهوية بسطيف، الجزائر، عدد 05 مارس 2007 ، ص 73.
- 11 محمد عدنان سالم، سلبات استباحة حقوق المؤلف، ندوة وزارة الإعلام في الرياض بتاريخ 16-17 أبريل 2003، مقال إلكتروني على الموقع: www.Arabpip.Org .
- 12 الحاسب الآلي عبارة عن آلة حاسبة إلكترونية و ليس عقلا إلكترونيا كما يظن البعض، حيث أن من سمات العقل القدرة على التفكير و الابتكار، و هذه الملكات لا يمكن للحاسب الآلي القيام بها، فالحاسب يستقبل البيانات أو المعطيات و يخترنها في ذاكرته إلى حين الحاجة إليها، كما يقوم بمعالجتها على النحو المطلوب بغية الوصول إلى نتائج محددة (جميل عبد الباقي الصغير، القانون الجنائي و التكنولوجيا الحديثة، دون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1992، ص 4 ، نقل عن السيد محمد خشبة، مقدمة في الحاسبات الإلكترونية، دون ذكر الدار، و البلد، سنة 1984، ص 21.
- 13 أشرف توفيق شمس الدين، الحماية الجنائية للمستند الإلكتروني، طبعة أولى، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2006، ص 9، 10.
- 14 عبد الرحمان خلفي، المرجع السابق ، ص 46.
- 15 عبد الرحمان خلفي، حماية الملكية الرقمية، مقال منشور على نشرة المحامي الصادرة عن المنظمة الجهوية بسطيف، الجزائر، العدد 01، ديسمبر 2005.
- 16/17 عبد الرزاق أحمد السنهوري (رحمه الله) الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، (حق الملكية) الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الجزء الثامن، سنة 1998، ص 291 إلى 293.
- 18/19 نعيم مغيب، الملكية الأدبية و الفنية و الحقوق المجاورة (دراسة في القانون المقارن) طبعة أولى، دون ذكر دار النشر، لبنان، سنة 2000، ص 23-24.
- 20 محمد ناجي، كيف نواجه تحديات الجريمة الإلكترونية، مجلة الشرطة، الإمارات، العدد 342، جويلية 1999، ص 30.
- 21 حازم عبد لسلام المجالي، حماية الحق المالي للمؤلف في القانون الأردني، دون طبعة، مطبوعات وزارة الثقافة، عمان، سنة 1999، ص 198.
- 22) Claude COLOMBET, Propriété Littéraire Et Artistique, Précis Dalloz, P288.
- 23 حازم عبد السلام المجالي، المرجع السابق، ص 199.
- 24 محمد حسنين، الوجيز في الملكية الفكرية، دون طبعة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، سنة 1985، ص 106.